جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الإنسانية

السنة الجامعية: 2025 – 2026
المستوى: الثانية ليسانس
التخصص: اعلام و اتصال
المدة: ساعة و نصف

يوم : 2026/05/12

الإجابة النوذجية لامتحان السداسي الرابع الدورة العادية في مقياس تكنولوجيات الاعلام و الاتصال 2

الإجابة النموذجية للسؤال الأول : (10 نقاط)

- **الديمقراطية الرقمية:** هي توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال والوسائط الرقمية من أجل تعزيز المشاركة السياسية وتفاعل المواطنين مع القضايا العامة وصنع القرار، وتظهر من خلال استخدام المنصات الرقمية، وسائل التواصل الاجتماعي، والاستشارات الإلكترونية للتعبير عن الآراء والمشاركة في النقاشات العامة، ومن أمثلة ذلك استخدام الحملات الرقمية والوسوم على منصة "إكس" أو "فيسبوك" لحشد الرأي العام حول قضية سياسية أو اجتماعية، أو مشاركة المواطنين في الاستبيانات والمنصات الحكومية الإلكترونية. **(02 ن)**

- **التجسس الصناعي:** هو قيام شركات أو جهات بسرقة معلومات سرية أو بيانات حساسة تخص شركات منافسة، مثل استراتيجيات التسويق، الخطط الإعلامية، أو الملكية الفكرية، بهدف تحقيق ميزة تنافسية، ويتم ذلك غالبا عبر الاختراقات الرقمية أو استغلال الثغرات التقنية.
مثال توضيحي: اتهام قراصنة بسرقة أسرار تكنولوجية وملفات بحثية من شركات تقنية كبرى مثل Google و Microsoft. **(02 ن)**

- **فقاعة الترشيح:** هي ظاهرة رقمية تنتج عن اعتماد المنصات على الخوارزميات التي تعرض للمستخدم محتويات تتوافق فقط مع اهتماماته وآرائه السابقة، مما يقلل من تعرضه لوجهات نظر مختلفة ويزيد من الانعزال الفكري والانقسام الاجتماعي. مثال قيام منطة يوتوب او فايسبوك باقتراح فيديوهات مشابهة لما شاهدة المستخدم سابقا. **(02 ن)**

- **نهاية الوسطاء:** يقصد بها تراجع أو اختفاء دور الوسطاء التقليديين بفضل المنصات الرقمية، حيث أصبح بإمكان الأفراد الوصول مباشرة إلى الجمهور دون الحاجة إلى مؤسسات وسيطة مثل دور النشر أو القنوات الإعلامية.
مثال قيام مؤلف بنشر كتابه او روايته مباشرة على منصات النشر (**Amazon Kindle Direct** Publishing) دون المروراو الاستعانة بدار نشر، أو قيام صانع محتوى بنشر فيديوهاته عبر TikTokأو YouTubeدون الحاجة إلى قناة تلفزيونية. **(02 ن)**

- **الجرائم التي مكنتها التكنولوجيات:** هي جرائم تقليدية كانت موجودة سابقا، لكن التكنولوجيا والإنترنت جعلا ارتكابها أسهل وأسرع وأكثر انتشارا.
مثال ذلك الاحتيال الالكتروني عبر رسائل مزيفة تطلب البيانات البنكية، فهي سرقة أموال الغير باستخدام التكنولوجيات الحديثة للاعلام و الاتصال. **(02 ن)**

الإجابة النموذجية للسؤال الثاني : (10 نقاط)

شهدت الإدارة العمومية خلال السنوات الأخيرة تحولا عميقا بفعل التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث لم تعد الحكومة الرقمية تقتصر على مجرد تحويل الخدمات التقليدية إلى خدمات إلكترونية، بل أصبحت تعتمد على تقنيات متقدمة مثل البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، بهدف إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن وتحسين فعالية العمل الحكومي، ويبرز هذا التحول من خلال الانتقال من نموذج الحكومة الإلكترونية التقليدية إلى نموذج الحكومة الرقمية ثم إلىGovTech

في المرحلة الأولى، كانت **الحكومة الإلكترونية التقليدية** تعتمد أساسا على نقل بعض الخدمات الإدارية إلى شبكة الإنترنت، مثل تحميل الاستمارات أو الاطلاع على المعلومات الإدارية، دون تغيير حقيقي في طريقة عمل الإدارة. فالمواطن كان لا يزال مضطرا إلى التنقل نحو المؤسسات العمومية لاستكمال الإجراءات. أما **الحكومة الرقمية** فقد تجاوزت هذا التصور، إذ أصبحت مختلف مراحل الخدمة **تتم رقميا عبر منصات مترابطة وقواعد بيانات مشتركة،** مما يسمح بتقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة، ومن الأمثلة على ذلك استخراج شهادة الميلاد إلكترونيا عبر المنصات الرقمية دون الحاجة إلى التنقل نحو البلدية.

أما **نموذج GovTech** فيمثل مرحلة أكثر تطورا، حيث يتم توظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتطبيقات الذكية من أجل بناء إدارة استباقية وذكية، فالدولة لا تكتفي هنا برقمنة الخدمات، بل تعيد ابتكار طريقة عملها بالكامل. ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك أنظمة "**المدن الذكية**" التي تعتمد على الكاميرات الذكية والحساسات لتحليل حركة المرور وتعديل إشارات السير تلقائيا، إضافة إلى إرسال تنبيهات للسائقين واقتراح طرق بديلة لتخفيف الازدحام.

وقد انعكس هذا التحول الرقمي بشكل إيجابي على فعالية الخدمات العمومية، حيث ساهم في تسريع الإجراءات الإدارية، تقليل البيروقراطية، تخفيض التكاليف، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كما عزز الشفافية من خلال تقليص الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، الأمر الذي يساعد على الحد من الفساد الإداري. إضافة إلى ذلك، أصبحت الحكومات تعتمد على تحليل البيانات في اتخاذ القرارات، مما يجعل السياسات العمومية أكثر دقة واستجابة لاحتياجات المجتمع.

ورغم هذه المزايا، فإن هذا التحول يطرح عدة تحديات ومخاطر، من أبرزها **مخاطر الأمن السيبراني،** إذ يمكن أن تتعرض الأنظمة الحكومية لهجمات إلكترونية تؤدي إلى تسريب البيانات أو تعطيل الخدمات. كما تبرز مشكلة **انتهاك الخصوصية** نتيجة جمع كميات ضخمة من بيانات المواطنين. كذلك تشكل **الفجوة الرقمية** تحديا مهما، لأن فئات من المجتمع قد لا تمتلك الوسائل أو المهارات الرقمية اللازمة للاستفادة من الخدمات الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى نوع من الإقصاء الرقمي. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الأجنبية إلى **تبعية تكنولوجية** تؤثر على السيادة الرقمية للدول.

وفي الختام، يمكن القول إن الحكومة الرقمية تمثل تحولا استراتيجيا في أساليب الإدارة الحديثة، لما توفره من سرعة وكفاءة وشفافية في تقديم الخدمات العمومية. غير أن نجاح هذا التحول يبقى مرتبطا بقدرة الدول على مواجهة التحديات الأمنية والتقنية والاجتماعية، ووضع سياسات تضمن حماية البيانات وتحقيق العدالة الرقمية لجميع المواطنين.